أكد لـ«البناء» و«توب نيوز» وجود قرار دولي بتوطين النازحين وأنّ إعادتهم لا تتحقق من دون التنسيق مع سورية

قزي: الخوف على الكيان وليس على الرئاسة والحلّ بمرشح جديد يؤمّن النصاب

حاورته روزانا رمّال ـ تحرير محمد حمية

قزي متحدثاً إلى الزميلة رمال

أكد وزير العمل سجعان قزي أنّ «النقطة البارزة في القمة العربية في موريتانيا هي كلمة رئيس الحكومة تمام سلام، وما يميزها هو طرح قضايا العرب عموماً وعلى رأسها القضية الفسلطينية، بالإضافة إلى عرض موضوع النازحين السوريين إلى لبنان بجرأة والذي تضمن نقاط هامة لعودتهم إلى سورية».

ودعا قزي الحكومة اللبنانية إلى «حمل هذا الملف الى المحافل العربية والدولية لطرح مشروع إعادة النازحين، عوضاً عن مشروع أعطونا مالاً لإبقائهم على أراضي لبنان، فيُضرب الكيانان البناني والسوري وهذه هي المؤامرة الحقيقية».

وفي حوار مشترك بين صحيفة «البناء» وقناة «توب نيوز»، حذّر قزي من وجود «اتجاه دولي حالي لإبقاء النازحين في لبنان»، مؤكداً أن لبنان «يرفض هذا التوطين الواقعي الذي لا يعني إعطاء جنسية بل يعني البقاء الدائم للنازحين».

وأضاف: «لقد مضت سبعون سنة على وجود الفلسطينيين في لبنان، ولم يأخذوا الجنسية لكنهم لا يزالون حتى الآن على الأراضي اللبنانية، واليوم إذا لم نجد حلاً لعودة السوريين قبل انتهاء الأزمة التي يبدو أنها طويلة سيبقون في لبنان»، مشدّداً على ضرورة «البحث عن حلّ قبل انتهاء الحرب في سورية»، ولافتاً الانتباه إلى أنّ المجتمع الدولي «سيستغل قرار أردوغان تجنيس النازحين في تركيا، بطلب هذا الأمر من لبنان».

وأشار قزي إلى «استحالة إعادة مليون ونصف مليون نازح من دون التنسيق مع الدولة السورية، خصوصاً أنّ المناطق السورية المحاذية للبنان داخل سورية تحت سيطرة الدولة السورية، ولبنان لم يقطع علاقاته مع سورية ولا يزال السفير السوري في لبنان يمارس وظيفته والسفارة اللبنانية في دمشق مفتوحة وهناك علاقات دورية بين أجهزة الاستخبارات اللبنانية والسورية»، متسائلاً: «ما المانع أن تحصل اتصالات استخباراتية بين البلدين لبحث كيفية تنفيذ مشروع إعادة النازحين؟ نتمنى على الدولة السورية أن تكون صادقة وعلى السفير السوري في لبنان أن يقدم إعلان نيات حول هذا الموضوع».

وأعرب قزي عن خشيته «على الكيان في لبنان، لأنّ عدم انتخاب رئيس يعني نهاية الكيان اللبناني»، داعياً «من يعرقلون انتخاب رئيس ويعطلون النصاب أن يسهلوا انتخابه ولاحقاً اجتماع القوى اللبنانية الرئيسية حول طاولة حوار لإعادة النظر في دستور ونظام الطائف الذي لم يعد قادراً على استيعاب الوضع في لبنان وأثبت فشله لأنه ليس نظاماً لدولة مركزية بل لكونفدرالية».

وانتقد قزي «بعض الجهات اللبنانية التي ربطت انتخاب رئيس بتطورات المنطقة»، مبدياً خشيته «أن يكون سبب عدم انتخاب رئيس ليس انتظار انتهاء الحرب أو التسوية في سورية والمنطقة بل إنهاء لبنان 1920 الذي نشأ بوجه مسيحي»، معتبراً «أنّ الحلّ باختيار مرشح من خارج المرشحين الأربعة، فالمشكلة ليست في الأسماء بل مشكلة قرار بعدم انتخاب رئيس في لبنان».

وفي ما يلي نصّ الحوار كاملاً

● ما هي أبرز نتائج القمة العربية في موريتانيا في رأيك، وكيف تقيم موقف الحكومة اللبنانية؟

نتائج القمة العربية الأخيرة لم تتغير منذ نتائج القمة الأولى للجامعة عام 1945، كلمات ونفاق وعجز وتواطؤ. لكنّ النقطة البارزة في القمة هي كلمة رئيس الحكومة تمام سلام الذي توجه إلى اللبنانيين والعرب والعالم. وما ميز كلمته أمران: الأول طرح قضايا العرب عموماً وعلى رأسها القضية الفسلطينية، والثاني عرض موضوع النازحين السوريين في لبنان بصراحة وموضوعية وجرأة. لأول مرة يحل رئيس حكومة لبنانية، في ظلّ ضعف الدولة وشغور رئاسة الجمهورية وتعطيل عمل المؤسسات الدستورية، محل مختلف المؤسّسات وبجرأة لم يسبقه إليها مسؤول آخر. كانت كلمة الرئيس سلام لافتة وتضمنت أربع نقاط مهمة. الأولى، نقل المنطق الذي يعالج أزمة النازحين من البحث عن كيفية تثبيتهم في بلدان النزوح إلى منطق إعادتهم إلى بلدهم الأم وإلى المناطق السورية المختلفة. الثانية، ضرورة إقامة منطقة آمنة في سورية ليعيش فيها النازحون على أراضيهم لأنّ كلفة استيعابهم في سورية أقل من كلفتها في لبنان. الثالثة، هي الدعوة إلى إنشاء هيئة عربية للاهتمام بالنازحين السوريين. أما النقطة الرابعة، فهي دعوة الدول المعنية بالموضوع إلى مساعدة لبنان في تحمل عبء النزوح. اليوم طرحت الحكومة ما طرحته

> **قرار أردوغان توطين السوريين استعماري وجزء من المشروع السني الكبير في المنطقة**

أنا، كوزير للعمل، في السابق حيث دعيت إلى إنشاء منطقة عازلة وآمنة في سورية تستوعب السوريين، وقيل لي حينها إنّ هذا خيال والآن تدعو إليه الحكومة اللبنانية وقد أصبح واقعاً.

● ما الذي يجعل مشروع توطين النازحين السوريين في لبنان واقعياً بعد أن قيل إنه خيال؟ هل تبدل شيء في الحسابات الإقليمية؟

– عندما يكون هناك قرار وإرادة دوليين بإعادة النازحين لا يعود هناك شيء مستحيل وإعادتهم تصبح واقعية خلال ساعات، كما قرّر الأميركيون الدخول إلى أفغانستان والعراق. يجب أن تحمل حكومة لبنان هذا الملف إلى المحافل العربية والدولية وتطرح مشروع إعادة النازحين، عوضاً عن تحمّل مشروع أعطونا مالاً لإبقائهم على أراضي لبنان، فيُضرب الكيانان البناني والسوري وهذه هي المؤامرة الحقيقية.

● لو لم يكن مشروع التوطين موجوداً ويعمل عليه لما أعلن رئيس التركي رجب أردوغان تجنيس السوريين في تركيا. بما أنّ الرئيس سلام لديه علاقات مع دول الخليج وخرج من عباءة تيار «المستقبل» إلى أي مدى يستطيع مواجهة هذا المشروع الدولي ـ السعودي ـ التركي؟

الرئيس سلام رجل وطني ومستقل ولا ولاء له إلا للبنان، فهو لا يخضع للضغوط عندما تمسّ بالمصلحة الوطنية وخطابه في القمة العربية خير دليل. لقد كنت من أوائل الذين تحدثوا عن وجود مشروع دولي لتوطين النازحين في لبنان. المشروع موجود لكنه لا يعني أنّ المجتمعين الدولي والعربي يحبذان توطينهم في لبنان. فالمجتمع الدولي يتعاطى مع الوقائع فإذا وجد أنه لا يستطيع إيجاد حل عسكريّ لأزمة سورية ولا حل سياسي، فإنه سيتعامل مع النازحين حيث هم وهناك رغبة واتجاه دوليين حالياً لإبقاء النازحين في لبنان. ولكن هل يؤدي ذلك إلى توطينهم؟ هذا أمر آخر ونحن نرفض هذا التوطين الواقعي الذي لا يعني إعطاء جنسية بل يعني البقاء الدائم. لقد مضت سبعون سنة على وجود الفلسطينيين في لبنان، هؤلاء لم يأخذوا الجنسية لكنهم لا يزالون على الأراضي اللبنانية. واليوم الأمر نفسه سيحصل، إذا لم نجد حلاً لعودة النازحين قبل انتهاء الأزمة السورية التي يبدو أنها طويلة. طالما لم يتم التوصل إلى حلّ سياسي وإعادة الإعمار، وطالما أننا لا نعرف أي سورية ستنبثق بعد الحرب، سيبقى السوريون في لبنان. هناك ضرورة للبحث عن حلّ قبل انتهاء الحرب. لا علاقة لنا بالقرار التركي، لكنّ المجتمع الدولي سيستغل قرار أردوغان ويقول طالما أنّ تركيا وطّنت، لماذا لا تفعلون ذلك في لبنان؟ هناك فارق كبير بين لبنان وتركيا، قرار أردوغان لم يطرحه من أجل السوريين ولا من أجل سورية، بل هو قرار ضدّ سورية والسوريين، ويهدف إلى زيادة السنة في تركيا على حساب المكونين الكردي والعلوي وإقامة حزام بشري سني على الحدود التركية ـ السورية داخل تركيا لخلق واقع معين في حلب. هذا مشروع استعماري وجزء من المشروع السني الكبير في المنطقة ولا يهدف إلى إيجاد حلّ للأزمة السورية. أما في لبنان، فلدينا تعدُّدية طائفية ومذهبية ولا يستطيع أي مكون أن يمسّ بالديمغرافيا اللبنانية. ماذا يبقى من لبنان إذا بقي مليون ونصف سوري فيه؟

● طرحت صحف خليجية أنّ علينا أن نبقي النازحين في لبنان كنوع من الإزعاج لحزب الله وقد يتم استغلال رفض التوطين لرفض وصول العماد ميشال عون إلى الرئاسة وهو الذي يرفض التوطين؟

لا أبني موقفاً على معلومات صحافية. هناك مشروع لإبقاء السوريين في لبنان ولا علاقة له لا بوصول العماد عون ولا أي مرشح آخر إلى الرئاسة. في الصراع السني ـ الشيعي قد يكون لدى البعض مصلحة في ذلك، لكنّ ليس لدى القيادات السنية المعتدلة بل بعض المتطرفين في الشارع السني يريدون بقاء السوريين في لبنان لاستعمالهم ضدّ الشيعة وحزب الله، كما حصل عندما قال فريق سني إنّ جيش السنة في لبنان هو منظمة التحرير الفلسطينية وليس الجيش اللبناني. القيادات السنية الوطنية الكبيرة كتيار «المستقبل» والرئيس تمام سلام لا تفكر بهذا المنطق. إذا رفض اللبنانيون التوطين لن يتمكن أحد من فرضه.

● ألا تستدعي دعوة الرئيس سلام إلى إعادتهم النازحين إلى وطنهم التنسيق مع سورية؟

ـ بقاء النظام في سورية أو عدم بقائه شأن سوري داخلي، لكن هل يمكن لعاقل أن يصدق أنّ إمكاننا إعادة مليون ونصف مليون نازح إلى سورية من دون أن نتحدث مع النظام في سورية؟ هذا وهم، خصوصاً أنّ المناطق السورية المحاذية للبنان داخل سورية هي تحت سيطرة النظام. لبنان لم يقطع علاقاته مع سورية ولا يزال السفير السوري في لبنان يمارس وظيفته والسفارة اللبنانية في دمشق مفتوحة وهناك علاقات دورية ومنتظمة بين أجهزة استخبارات البلدين، وإذا كان كل هذا موجوداً، فما المانع أن تحصل اتصالات استخباراتية بين البلدين لبحث كيفية تنفيذ مشروع إعادة النازحين السوريين إلى سورية؟

● وهل هذا ممكن؟

لا أعتقد أنّ مسؤولاً لبنانياً تهمه مصلحة لبنان يرفض بالمطلق اتصالات مع الدولة السورية في موضوع النازحين، لكنّ الخوف لدى البعض أن تستغل سورية قناة الاتصال المحدّدة هذه لتحويل المفاوضات من أمنية محدّدة إلى سياسية في مجالات أخرى، ولبنان حالياً لا يستطيع تحمّل ذلك نظراً إلى التضارب السياسي بين أطرافه، وهناك من يظن أنّ سورية لا تريد إعادة النازحين، لحسابات ترتبط بالتركيبة الطائفية فيها.

● لكنّ هذا الكلام ينقضه السفير السوري في لبنان علي عبد الكريم علي الذي أعلن عن استعداد للتعاون مع لبنان في هذا الشأن؟

هناك مشروع لإعادة النازحين إلى سورية ولا بدّ من إجراء مفاوضات مع الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والدول العربية والدولة السورية، لأنّ كلّ المفاوضات الأخرى، إذا لم يرافقها ويسبقها ويعقبها اتصالات مع الدولة السورية، ليس لديها فرص للنجاح، لكننا نتمنى على الدولة السورية أن تكون صادقة وأن يقدم السفير السوري إعلان نيات حول هذا الموضوع.

● لبنان يعيش فراغاً في الرئاسة الأولى. ألا تخيفكم فكرة تعوُّد اللبنانيين على الشغور؟

لم أعد قلقاً على الرئاسة بل على كيان لبنان لأنّ عدم انتخاب رئيس يعني نهاية الكيان اللبناني. قلقي هو على لبنان وليس على بعبدا. على الكيان وليس على الرئاسة. على الوطن وليس على المؤسسات. يجب على من يعرقلون انتخاب رئيس ويعطلون النصاب أن يسهلو هذا الأمر، وبعد ذلك تجتمع القوى اللبنانية الرئيسية حول طاولة مفاوضات وتعيد النظر في دستورنا ونظامنا، لأنّ النظام البناني الذي عُدل في الطائف لم يعد قادراً على استيعاب الوضع في لبنان والطائف أثبت فشله وأنه ليس نظاماً لدولة مركزية بل لكونفدرالية ولا أحد يجرؤ على قول ذلك.

● هناك دول تعيش أزمات وتجري انتخابات بينما لا يستطيع لبنان الذي يعيش استقراراً نسبياً انتخاب رئيس. من يعقد انتخاب الرئيس إقليمياً ودولياً؟

المسؤولون عن عدم انتخاب رئيس هم الذين لا يحضرون انتخاب جلسات الرئيس. هناك أسباب خليجية لذلك لكن هل منعت إحدى الدول النواب من انتخاب الرئيس؟ هناك جهات لبنانية ربطت انتخاب رئيس بتطورات المنطقة وأخشى أن يكون سبب عدم انتخاب رئيس ليس انتظار انتهاء الحرب أو التسوية في سورية أو العراق أو المنطقة بل إنهاء لبنان 1920 الذي نشأ بوجه مسيحي، والقول لماذا لا ننشئه بوجه سني أو شيعي. هذه الهواجس موجودة لدى المسيحيين وهي أحد أسباب تعطيل انتخاب الرئيس.

● لكنّ موقف حزب الله واضح بترشيح من اتفق عليه المسيحيون (التيار والقوات).

إذن، فلينزل إلى المجلس النيابي وينتخبه، وإذا انتخب سنبارك له وسأكون سعيداً. لست ضدّ العماد عون وهو رجل وطني، لكنني لا أستطيع انتخابه بالقوة. عون لا يُنتخب في الرابية بل في ساحة النجمة. هل نُخرِّب البلد من

> **الطائف أثبت فشله لأنه نظام لكونفدرالية وليس لدولة مركزية**

أجل انتخابه؟ الحلّ هو اختيار مرشح آخر وهناك عدد من الشخصيات المارونية الحاضرة لتحمُّل هذه المسؤولية. المشكلة ليست في الأسماء بل في قرار عدم انتخاب رئيس، وإذا توفر القرار يبتدع المرشح في دقيقة واحدة.

● اليوم لا يمكن فصل لبنان عن الجوار والجميع ينتظر من هو الرئيس الأميركي الذي سيكافح الإرهاب. هل تؤيد انتخاب رئيس ضعيف في لبنان؟

يمكن تحييد لبنان عن الحروب في المنطقة وهذا الحياد يتطلب رئيساً قوياً أكثر مما إذا كان دولة منحازة. القوة هي قوة رئيس الجمهورية والجيش والشعب والاقتصاد لكن الحياد لا يعني انفصال لبنان عن محيطه الجغرافي وعن الشرق الأوسط، بل فصل السياسة عن سياسات المنطقة وإلا لن يعرف لبنان السلام والأمن يوماً واحداً.

● ماذا عن المبادرات الدولية لانتخاب رئيس؟

هناك مبادرات غربية فرنسية ـ أوروبية عدة طرحت لكنها سقطت جميعها أمام رفض القوى العربية، وتحديداً المحور المتناقض السعودي ـ الإيراني. هناك ولاء لبناني للمحاور العربية.

● يبدو أنّ المفاوضات الروسية ـ الأميركية تتجه نحو اجتماعات أكثر جدية من السابق، وهناك لقاء في 9 آب المقبل بين أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ذروة الأزمة في تركيا ويُحكى عن تقدم في مساعي الحلّ للأزمة السورية بشكل جدي. هل يمكن أن نلتمس اقتراب انتخاب رئيس لبناني؟

استبعد التماس الحلّ السوري بالوجه الشرعي قريباً، الأزمة طويلة وجوهر الوضع السوري لم يعد يدور حول بقاء أو عدم بقاء النظام في سورية بل حول وحدة سورية وهذا أمر لن يتقرّر قبل تقرير مصير كلّ الشرق الأوسط ولبنان جزء من هذه المنطقة. هناك تقدم في المفاوضات، لكننا لا نزال بعيدين عن الحلّ وما يجري في المنطقة وفي تركيا دليل على أنّ المنطقة ليست خارجة من الحروب بل مقبلة عليها. الأوضاع في الشرق الأوسط لا تدعو إلى التفاؤل كثيراً في إيجاد حلول للأزمات، لكنّ إمكان حصول هدنات طويلة قائم، إلا أنها لن تكون جزءاً من الحلّ بل ضمن إعادة النظر في خريطة الشرق الأوسط.

تُبث الحلقة كاملة على قناة توب نيوز live streaming عند الخامسة من مساء اليوم.

الحاج حسن ونظريان يفتتحان مؤتمر إدارة الطاقة: لدعم الحكومة في مجال الطاقة المستدامة

افتتح وزيرا الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن والطاقة والمياه ارتيور نظريان «مؤتمر إدارة الطاقة لقطاع الصناعة في لبنان» الذي ينظمه المشروع الوطني لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة لتعافي لبنان ـ سيدرو 4، بالتعاون مع معهد البحوث الصناعية وجمعية الصناعيين اللبنانيين.

ويمتد تنفيذ المشروع حتى العام 2017 من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، ويموله الاتحاد الأوروبي عبر منحة بقيمة ثلاثة ملايين أورو. ويهدف إلى تحقيق نظام طاقة أكثر استدامة من خلال إثبات تكنولوجيات الطاقة المبتكرة والمتجددة بواسطة البحوث والتقييمات وبناء القدرات ورفع مستويات الوعي.

حضر الافتتاح رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السفيرة كريستينا لاسن، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان فيليب لازاريني، المدير العام لمعهد البحوث الصناعية الدكتور بسام الفرن، رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين الدكتور فادي الجميل، ومسؤولون وخبراء وصناعيون.

بداية، تحدث الفرن عن «أهمية استخدام الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة نظرا لما يؤدي ذلك إلى التماشي مع المعايير البيئية والتنمية المستدامة». وعدد المشاريع التي ينفذها معهد البحوث الصناعية في هذا المجال، لا سيما بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، كاشفاً «أنّ 15 في المئة من الطاقة المستخدمة في المعهد هي طاقة متجدّدة تعتمد على الطاقة الشمسية».

ولفت الجميل، من جهته، إلى «أنّ معالجة أكلاف الطاقة أصبحت اليوم في متناول الشريحة الأكبر من مؤسساتنا الصناعية عبر خطوط التمويل الميسر والمدعوم من مصرف لبنان»، مؤكداً «أنّ الإقبال على هذه المعالجات يؤمن التوفير في كلفة الطاقة للمؤسسات الصناعية ما ينعكس إيجاباً على كلفة الإنتاج الصناعي، وأيضاً على المالية العامة، إضافة إلى تخفيف الضغط على الخطوط».

كما طالب «بإنشاء صندوق دعم للطاقة للحاجات الصناعية بقيمة ثلاثين مليون دولار أميركي».

وأكدت لاسن، من ناحيتها، أنّ الاتحاد الأوروبي «سيواصل مساهمته في استقلالية الطاقة في لبنان كما هدفه في الحصول على إمدادات الطاقة غير المنقطعة لجميع المواطنين بأسعار في متناول الجميع».

وأضافت: «نحن ندعو لبنان إلى تحسين أهدافه الخاصة لعام 2020 في ما يتعلق بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ومكافحة انبعاثات غاز الاحتباس الحراري، كما حدث مؤخراً مع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وذلك للمساهمة في تحقيق لبنان أكثر كفاءة وقوة وصداقة ممكنة للبيئة».

كما تحدث لازاريني، لافتاً إلى «الحاجة الماسة إلى استخدام الطاقة الشمسية وكفاءة استخدام الطاقة لتقليص تكاليف الإنتاج. كما أنه معلوم أنّ التكنولوجيا تساهم في جعل مسار عمليات الإنتاج أكثر فاعلية. ولذلك قام الاتحاد الأوروبي بتمويل مشروع سيدرو».

وشدّد الحاج حسن على أنه «يجب أن نعمل على تخفيض كلفة الطاقة لما لهذا الأمر من فوائد اقتصادية وبيئية وصحية وعلى ميزان المدفوعات العام. كما يجب العمل على استخدام الطاقة البديلة ولا سيما الطاقة الشمسية والهوائية، اضافة الى الترشيد في الاستهلاك ومنع الهدر. ويجب دعم المشاريع التي تصب في هذا الاطار. واصبح هناك تركيز على هذا المنحى من قبل مصرف لبنان ومعهد البحوث الصناعية وجمعية الصناعية بدعم مشكور من الاتحاد الأوروبي».

وأكد «أنّ كفاءة استخدام الطاقة هي شرط من شروط الحل، ولكن لا بد من مقاربة الموضوع إلى جانب شقه التقني والفني من منظار اقتصادي ـ سياسي أوسع»، مشيراً إلى «أنّ صادراتنا تراجعت في السنوات الأخيرة نتيجة عوامل عديدة أبرزها سياسات الدعم والحماية التي تلجأ إليها غالبية الدول لحماية إنتاجها الوطني. ويؤدي كل تراجع بالصادرات بقيمة مئة مليون دولار إلى خسارة ما بين 500 والف فرصة عمل»، مشدّداً على «ضرورة تصحيح الميزان التجاري عبر تعزيز صادراتنا الى الخارج».

وأشار نظريان إلى «أنّ تكلفة الإمداد بالطاقة الكهربائية لا تزال تشكل عبئاً على الإنتاج الصناعي وتحدّ من القدرة التنافسية للقطاع الذي يعاني حالياً العديد من العوائق المرتبطة بمشكلات المنطقة».

وأشار إلى «أنّ الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة للأعوام 2016–2020 قد أفردت محوراً خاصاً للقطاع الصناعي، حيث قام خبراء المركز اللبناني لحفظ الطاقة في وزارة الطاقة والمياه بتحليل هذا المحور بالتعاون مع المديرية العامة لوزارة الصناعة ومعهد البحوث الصناعية ومؤسسة المقاييس والمواصفات ليبنور، ليكون عملاً تكاملياً يؤسس لأطر التعاون ويرسم آليات تنفيذية واضحة ومرنة للحد من الهدر الطاقوي وتبني الحلول والتوصيات المقترحة». وقال: «لا بد من الإشارة أيضاً إلى أنّ خطة وطنية تحتاج الى موازنة مالية لكي ترى النور، ولما كانت موازنة الدولة اللبنانية محدودة ومعظم نفقاتها استهلاكية، فإننا نغتنم الفرصة اليوم بوجود ممثلي المنظمات الدولية الفاعلة لنجدد الدعوة بأن تلحظ في سياساتها وبرامجها موضوعات الطاقة المستدامة وبالتالي دعم الحكومة اللبنانية في تحقيق أهدافها للعام 2020 انسجاما مع كل مقررات وتوصيات المؤتمرات الدولية وآخرها قمة باريس العام الماضي».

زمكحل يبحث مع لاريبرا آفاق التعاون ويتسلم دعوة إلى «منتدى الأرجنتين للأعمال والاستثمار»

استقبل رئيس تجمع رجال الأعمال اللبنانيين الدكتور فؤاد زمكحل سفير الأرجنتين في لبنان ريكاردو لاريبرا، الذي وجّه إليه، نيابة عن وزارة الخارجية الأرجنتينية وبناء على طلبها، دعوة رسمية لترؤس وفد من رجال الأعمال اللبنانيين والمشاركة في «منتدى الأرجنتين للأعمال والاستثمار» الذي سيعقد في بوينس أيرس في الأرجنتين من من 12 إلى 15 أيلول 2016.

زمكحل وسفير الأرجنتين خلال لقائهما أمس

ويشكّل هذا المنتدى خطوة هامة في تنفيذ إصلاحات الرئيس موريسيو ماكري الخاصة بالأعمال والاستثمار، والهادفة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لكل سنة من السنوات الأربع المقبلة، وستحضره شخصيات من القطاعين العام والخاص. وسيعرض المنتدى رؤية واضحة وطموحة لمستقبل الأرجنتين مع التركيز على هذا البلد كوجهة جذابة على خريطة الاستثمار العالمية.

خلال إعلانه عن المنتدى، وصف الرئيس ماكري هذا الحدث بأنه فرصة لتقديم استراتيجيات من أجل تنشيط القطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلاد وإعطاء فرص مثيرة للاهتمام بالنسبة إلى المستثمرين المحليين والإقليميين والعالميين.

ويشكل المنتدى منصة للمناقشات والمناظرات والعروض والاجتماعات رفيعة المستوى بين رجال الأعمال الأرجنتينيين ورؤساء الحكومات والمستثمرين والشركاء الدوليين، بهدف تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد وتأمين الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وفي نهاية الاجتماع، توجه رئيس تجمع رجال الأعمال اللبنانيين إلى السفير الأرجنتيني قائلاً: «إنّ بلدكم ومنطقة أميركا اللاتينية غنية جداً بالموارد الطبيعية، مع العديد من الفرص للاستثمارات الجذابة، في حين يزداد الاستهلاك والطلب عندكم باستمرار، والسوق لديكم تزدهر. أنتم الشريك المثالي بالنسبة إلى رجال العمال اللبنانيين الذين يبحثون دائماً عن آفاق جديدة».

أضاف: «نحن نعيش عصراً متقدماً من العولمة، حيث تختفي الحدود، وحيث لم تعد المسافات تشكل معوقات، لذلك من الضروري بناء وتطوير علاقات مميزة مع بلدكم ومنطقتكم وهما بالنسبة إلينا «باب من الذهب» على قارة وجزء مهم من العالم يتمتع بسوق ضخمة حيث يمكننا بسهولة إيجاد مكان لنا معتمدين على ميزاتنا التنافسية والمنتجات المتخصصة لدينا والجودة والأفكار المبتكرة التي تجول العالم».

وأكد زمكحل أهمية «بناء جسور متينة بين عالمين وثقافتين وسوقين يحتويان على أكثر من مليار شخص».

وختم: «لا يجب أن يكون تعزيز تبادلنا الاقتصادي والتجاري خيارا بل هدفاً واضحاً ومحدداً لبناء طاقات التعاون البنّاء ومساعدة رجال الأعمال في مناطقنا على التطور والنمو».

إضراب لمياومي كهرباء حاصبيا واعتصام مركزي في شتورا اليوم

بدأ عمال مكتب حاصبيا في مؤسسة كهرباء لبنان إضراباً أمام مكاتبهم أمس، احتجاجاً على عدم تحقيق مطالبهم.

وصدر عن المعتصمين بيان دعوا فيه إلى تحقيق مطالبهم المزمنة، كما ناشدوا رئيس مجلس النواب نبيه بري المساعدة في رفع الظلم عبر انصافهم ليتمكنوا من تأمين لقمة عيشهم.

ومن المرتقب أن ينفذ المياومون وجباة الإكراء في مؤسسة كهرباء لبنان دوائر البقاع الثمانية، اعتصاماً مركزياً في منطقة شتورا وإذا لم يتم التجاوب مع مطالبهم، قد يلجأ المياومون إلى قطع الطريق الدولية عند مفرق مكسة.

من جهة أخرى، استغربت نقابة عمال ومستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان في بيان «هذا الصمت المريب للقوى السياسية راعية الاتفاق الذي أدى إلى إصدار القانون القاضي بإجراء مباراة محصورة للمياومين لإدخالهم في ملاك مؤسسة كهرباء لبنان مع تأكيدنا على أحقيتهم بهذا الموضوع نظراً لما بذلوه من جهد وتفان وعطاء بعملهم في المؤسسة بالرغم مما يشوب القانون من لغط لجهة تفسير بنوده، لذلك فإن النقابة تحذر من مغبة إنهيار القطاع بسبب خلافات السياسيين وتدخلاتهم على مستوى المؤسسة وتحميلهم تبعات إنهيار القطاع لإدارة المؤسسة والعاملين فيها».

وأكدت النقابة «الطلب إلى اللجنة السياسية راعية الإتفاق للاجتماع فورا واتخاذ القرارات المناسبة لحل معضلة المياومين»، محذرة من يعنيهم الأمر ب «أن المؤسسة والعاملين فيها لن يكونوا لقمة سائغة وسلعة تباع وتشتري فلا تحرجونا فتخرجونا عن طوعنا لأن مصيرنا ومصير عائلاتنا ولقمة عيشنا أهم بكثير من مكاسبكم السياسية والمالية على حساب العمال».

وحذرت من أنّ «الوقت المتبقي لشركات مقدمي الخدمات بدأ ينفذ ومن يظن أنه يستطيع أن يفرض علينا أمراً واقعاً بعد انتهاء المهلة القانونية بفرض التمديد أو التجديد للشركات فهو واهم»، معتبرة أنّ «اهتراء المؤسسة وتراجع الجباية وتنفيذ المعاملات وإجراء التصليحات وتحديث الشبكات وإزالة التعديات زادت بعشرات المرات تراجعاً عما كانت عليه إبان قيام المؤسسة بذلك ناهيك عن هدر المليارات على الشركات بدون جدوى بالرغم من رأي الإستشاري (NEEDS) ولجنة إدارة المشروع المكلفة من قبل المؤسسة ووزارة المالية وديوان المحاسبة بعدم جدوى هذه الشركات والتمديد لها مع تأكيد رأي الاستشاري القانوني الدكتور فايز الحاج شاهين بإيقاف المشروع تاريخ 2016/8/28. لذا هناك ضرورة لإقرار الخطة البديلة التي وضعها الحريصون من مهندسي المؤسسة بديلاً عن شركات مقدمي الخدمات والتي باستطاعتها إعادة الأمور لنصابها الصحيح نظراً لما يتمتع به مهندسونا وإداريونا وعمالنا ومياومونا من كفاءة بالعمل وإدارة المرفق العام».

انخفاض أسعار المحروقات كافة

انخفض سعر صفيحة البنزين بنوعيه 95 و98 أوكتان 400 ليرة لبنانية، وسعر صفيحة الديزل أويل 200 ليرة لبنانية، والمازوت الأحمر 300 ليرة لبنانية فيما تراجع سعر قارورة الغاز 100 ليرة لبنانية.

جاء ذلك، في قرارات أصدرها وزير الطاقة والمياه آرتور نظريان حدّد بموجبها الحد الأعلى لمبيع المشتقات النفطية، وأصبحت الأسعار كالآتي:

ـ بنزين 98 أوكتان 21600 ليرة لبنانية.
ـ بنزين 95 أوكتان 2100 ليرة لبنانية.
ـ ديزل اويل 13100 ليرة لبنانية.
ـ مازوت أحمر 13000 ليرة لبنانية.
ـ قارورة الغاز عشرة كيلوغرام 12700 ليرة لبنانية.
ـ قارورة الغاز 12,5 كيلوغراما 15300 ليرة لبنانية.

ومن المتوقع أن تشهد هذه الأسعار المزيد من التراجع الأسبوع المقبل نظراً إلى انخفاض سعر برميل النفط البرنت الأميركي الذي وصل سعره أمس إلى 44,45 دولاراً أميركياً.

مواعيد

الدورة العادية الأولى للمجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، في فندق رمادا بلازا ـ الروشة.

يتم الافتتاح عند العاشرة من صباح اليوم، ويتضمن كلمات لوزير العمل سجعان قزي، رئيس المجلس المركزي للاتحاد جبالي المراغي ورئيس الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن والمدير العام لمنظمة العرب الدولية فايز المطيري. (وتستمر الدورة يومين).